2021/40

مشروع قانون أساسي

يتعلّق بالموافقة على اتّفاقيّة المقر بين حكومة الجمهوريّة التّونسيّة والجهاز العربي للاعتماد

فصل وحيد :

تتمّ الموافقة على اتّفاقيّة المقر بين حكومة الجمهوريّة التّونسيّة والجهاز العربي للاعتماد، المبرمة بتونس في 9 مارس 2021 والملحقة بهذا القانون الأساسي.

2021/40
الـواردات عـــــــدد
18 جوان 2021
مجلس نـوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2021/40

شرح الأسباب

(مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية المقر المبرمة بين الجمهورية التونسية والجهاز العربي للاعتماد)

يهدف مشروع القانون الأساسي المعروض إلى الموافقة على أحكام اتفاقية المقر المبرمة بين الجمهورية التونسية والجهاز العربي للاعتماد المبرمة بتونس بتاريخ 9 مارس 2021 الملحقة بهذا القانون الأساسي.

الجهاز العربي للاعتماد "ARAC " هو منظمة إقليمية تم تكوينها في 12 جوان 2011 ويضم حاليا 17 دولة عربية ومقره الحالي الرباط – المغرب. تم إنشاؤه بموجب القرار الوزاري الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (AIDMO) في جوان 2008 وهو متحصل على الاعتراف الدولي من قبل المنظمة الدولية لاعتماد المخابر ILAC والمنتدى الدولي للاعتماد IAF ومن مهامه:

- تنسيق وتطوير البنية التحتية لنشاط الاعتماد في الدول العربية قصد حصول الاعتراف الدولي للأجهزة الوطنية بالدول الأعضاء.
- بناء الثقة بنتائج خدمات تقييم المطابقة المعتمدة من قبل أجهزة الاعتماد العربية
- تفادي إعادة إجراء عمليات تقييم المطابقة من فحص ومعايرة وتفتيش والإشهاد بالمصادقة على السلع والخدمات، مما يوفر الجهد والتكلفة ويعود بالفائدة على الاقتصادات العربية.

وبالتالي فالجهاز العربي للاعتماد يضمن دوليا قيمة ومصداقية الاعتماد المقدمة من أعضائه والخدمات المقدمة من قبل هيئات تقييم المطابقة المعتمدة في السوق العربية ودعم البلدان العربية لتسهيل التجارة وتعزيز الصحة والسلامة وحماية البيئة وتوفير حماية المستهلك.

ويمثل احتضان تونس لمقر الجهاز العربي للاعتماد مكسب وذلك بالنظر إلى الأسباب التالية:

-من الناحية الديبلوماسية هو تأكيد على قدرة تونس على احتضان الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية وهو ما يترجم مدى تقدم البنية التحتية للبلاد التونسية واستجابتها لمتطلبات الإدارة العصرية من وسائل اتصال سمعي وبصري متقدمة، نظام وشبكة معلوماتية متطورة، استقرار أمني واجتماعي، مما يقدم تونس كمحور اقتصادي جذاب يحتضن منظمات إقليمية ودولية مما يشجع المنظمات الشبيهة على الاستقرار بها.

- من الناحية المعرفية فهو يمكن من الاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية في مجال الاعتماد وتقييم المطابقة من خلال مشاركة الكفاءات التونسية كمقيمي نظراء على المستويين الإقليمي والدولي ومواكبة الدورات التدريبية.

- من الناحية الاقتصادية فان احتضان مقر الجهاز العربي للاعتماد يساهم في إضفاء حركية اقتصادية من خلال استقبال الخبراء واحتضان الندوات والاجتماعات الدورية للجهاز إضافة إلى اجتماعات المنظمات الدولية المعنية بالاعتماد كالمنظمة الدولية لاعتماد المخابر والمنتدى الدولي للاعتماد وانعكاس ذلك الإيجابي على الاقتصاد التونسي.

ذلك الغرض من مشروع القانون الأساسي المعروض.

الـواردات عـــــــــدد
18 جوان 2021
مجلس نـواب الشعب
مكتب الضبط المركزي